

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

دورة الانعقاد الأولى لمجلس

تنمية المجتمع للعام ٢٠٠٨م

التقرير الختامي والتوصيات

الخرطوم- قاعة المجلس القومي لرعاية الطفولة - ١٠-١١/يونيو ٢٠٠٨م

انعقد خلال الفترة الثلاثاء والأربعاء العاشر والحادي عشر من يونيو ٢٠٠٨م بقاعة اجتماعات المجلس القومي لرعاية الطفولة.

شارك في الاجتماع عدد "١٩" وزيراً ولائياً ووزير الدولة بوزارة الرعاية الاجتماعية د. سامي عبد الدائم بجانب مدراء الوحدات والإدارات العامة والمراكز وترأسته الأستاذة سامية أحمد محمد وزير الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل وشرف جلسته الافتتاحية الفريق عبد الرحمن سعيد وزير الحكم الاتحادي.

من خلال أربعة جلسات عمل عدا جلستي الختام والافتتاح التي خاطبتها الأخت رئيس المجلس والتي رحبت في مستهلها بالأخوة أعضاء المجلس وترحيباً خاصاً للأخوات والأخوة وزراء الشؤون الاجتماعية بالولايات الجنوبية الحضور باعتبارهم يمثلون لأول مرة في اجتماعات المجلس قناعة بأن حضورهم إضافة في إحكام التنسيق والتعاون باعتبار أن المجلس يتفكر ويناقش في إطار السياسات قاطبة وتبادل التجارب والمبادرات الناجحة وترتيب أولويات الشأن الاجتماعي للإيفاء بما جاء في الدستور بشأن السياسات الاجتماعية والتشريع في مجالات الحقوق والإيفاء بما التزمنا به مع العالم أجمع.

كما خاطبها الفريق عبد الرحمن سعيد وزير الحكم المحلي والذي أمّن من خلالها على أهمية مجلس التنمية الاجتماعية كآلية تنسيقية فاعلة لمناقشة القضايا المجتمعية الحيوية، كما أفاد المجلس بعدد من البشريات من بينها نجاح عملية التعداد السكاني التي ستعين مخرجاته في التخطيط ورسم السياسات العامة وسعي السودان للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وإطلاق مشروعات النهضة الزراعية والإسكان الشعبي والتمويل الصغير والانفتاح في مجال الاستثمار في السودان ولخص أهم التحديات.

استعرض المجلس خلال يومي انعقاده تسعة أوراق عمل من خلال أربعة جلسات عمل. ففي جلسة العمل الأولي ناقش المجلس ثلاثة أوراق عمل غطت المحاور الآتية:

١/ مكافحة الفقر:

تضمنت الورقة آليات تنسيق مشروعات تخفيف حدة الفقر والهدف الاستراتيجي ويشير الي مكافحة الفقر من خلال سياسات دعم الشرائح الضعيفة ومشاركتها من خلال المشروعات الصغرى والكبرى وبناء قدراتهم وتنظيم وصولهم للتمويل، كما اشتملت الورقة تحديد مهام

واختصاصات المركز واهتمت الورقة بما تم إنفاذه من توصيات مجلس تنمية المجتمع من خلال الآتي:

- ١- مشروعات الأمن الغذائي.
- ٢- صناديق التكافل الاجتماعي.
- ٣- توفير فرص إلزامية التعليم.
- ٤- التوسع في المؤسسات الصحية والصرف الصحي.
- ٥- زيادة معدل استهلاك المياه في الريف والحضر.
- ٦- توفير المأوى.
- ٧- توليد فرص العمل للخريجين.
- ٨- النهضة الزراعية .
- ٩- كفالة الأيتام والأرامل والفئات الخاصة.
- ١٠- مشروعات تمكين المرأة وخاصة المرأة الريفية.
- ١١- تقوية المؤسسات التمويلية.
- ١٢- بناء قاعدة معلومات الفقر.

كما اشتملت الورقة علي المطلوب من الولايات لانفاذ خطة عام ٢٠٠٨م المتمثلة في الآتي:

- ١- إنشاء مراكز نظيرة بالولايات لمكافحة الفقر للتنسيق مع المركز.
- ٢- مساهمة الولايات في إعداد التقرير السنوي للجهود المبذولة لمكافحة الفقر بإعداد تقارير ولأئية تعكس جهودها في هذا المجال.
- ٣- مساهمة الولايات في إعداد تقرير التنمية البشرية وما تحقق من أهداف الألفية التنموية.
- ٤- الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفقر (٧ أكتوبر من كل عام).

التوصيات:

١. التركيز على تنفيذ مشروع النهضة الزراعية.
٢. الاهتمام بالتدريب والتأهيل المجتمعي لتطوير الصناعات المحلية الصغيرة لتمكينها من المنافسة في السوق.
٣. تسهيل قيام أسواق متخصصة لتسويق المنتجات المحلية.
٤. قيام آلية اتحادية وولائية مشتركة لمتابعة وتقييم الأداء في المشروعات الممولة.
٥. تحديد مؤشرات وطنية لقياس الفقر بالسودان يكلف بها المركز وديوان الزكاة ومصرف الادخار.

٦. مساهمة الولايات في توفير المعلومات لإعداد تقارير التنمية البشرية وإنفاذ الأهداف الألفية للتنمية.
٧. التنسيق بين المركز والولايات في نشر ثقافة مكافحة الفقر.
٨. استحداث نماذج ومشروعات نموذجية لمكافحة الفقر وتوليد فرص العمل المنتج.
٩. النظر الى النواحي الامنية ودور انعدام الامن في توليد الفقر.
١٠. تبادل المعلومات حول الفرص المتاحة في كافة المجالات خاصة التمويل والجهات الممولة.
١١. إعفاء الرسوم والجبايات على الأعمال الصغيرة بما يساعد على مكافحة الفقر.
١٢. إيجاد حلول لمشاكل الضمانات البنكية لتمويلات الصغيرة.
١٣. توفير فرص عمل للقادرين على العمل والمؤهلين له.
١٤. مساهمة الولايات في إعداد التقارير حول الجهود المبذولة لمكافحة الفقر لتضمينها في التقرير الوطني.
١٥. قيام مراكز ولاتية لمكافحة الفقر.
١٦. تخصيص موارد خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية بالولايات من مفوضية توزيع الإيرادات.
١٧. إعداد مذكرة تفاهم بين وزارة الرعاية الاجتماعية الاتحادية ووزارة الرعاية الاجتماعية لحكومة جنوب السودان.

مشروع القرار:

١. اعتماد ما جاء من توصيات في مجال مكافحة الفقر في المركز والولايات.
٢. تكليف مركز الفقر بالوزارة وديوان الزكاة الاتحادي ومصرف الادخار لعمل اللازم لتحديد مؤشرات وطنية لقياس الفقر بالسودان.

٢/ النهضة الزراعية والتمويل الأصغر:

تناولت الورقة رؤية لجعل قطاع التمويل الأصغر حركة مجتمعية شاملة تعزز قيم العمل والإنتاج من خلال إدماج وتمكين الفقراء الناشطين اقتصاديا ورسالة تشير لتحسين المستويات المعيشية للفقراء وأصحاب الدخل المحدود والمرأة في الحضر والريف، ثم تعرضت الورقة للمفاهيم والتعريفات وعكس التجارب الوطنية في بعض القطاعات كالمصارف التجارية المتخصصة والقطاع الائتماني التجاري التقليدي - الصناديق

الاجتماعية وشركات ومؤسسات التنمية ثم المنظمات والوكالات والاتحادات، وتناولت الورقة الدور المتوقع من التمويل الأصغر في النهضة الزراعية. ثم التحديات التي تواجه التمويل الأصغر في القطاع الزراعي والسياسات والتشريعات. ثم البرنامج التنفيذي المقترح.

التوصيات:

- ١- ايجاد دور لوزارات الشؤون الاجتماعية في تحديد الفقراء وتبسيط الإجراءات ومتابعة المشروعات الصغيرة المنفذة وتقييمها.
- ٢- استهداف المرأة في برامج التمويل الأصغر خاصة المرأة الريفية.
- ٣- الاستفادة من التمويل الصغير في دعم فئات المجتمع الوسيطة.
- ٤- أن تتبنى وزارات الشؤون الاجتماعية برامج وأنشطة للاستفادة من التمويل الأصغر الذي أقره البنك المركزي ضمن سياسته عبر قيام مؤسسات التمويل الأصغر وجمعيات ومجموعات ائتمانية خاصة في الريف.
- ٥- الاستفادة من تجارب اتحاد المرأة السودانية في هذا المجال وإنشاء المحافظ ودعمها.
- ٦- العمل على توفير الضمانات والتسهيلات المناصرة للتمويل الأصغر.
- ٧- تخفيض تكلفة التمويل الأصغر ليناسب قطاع الفقراء والفئات الضعيفة.
- ٨- التركيز على صغار المزارعين للحاجة الماسة.

مشروع القرار:

- ١- التأمين علي أهمية انتشار صيغ التمويل الأصغر والاستفادة القصوى مما هو متاح في هذا المجال.
- ٢- تتولي وزارات الشؤون الاجتماعية الإشراف علي إنفاذ البرامج التنفيذية خاصة في مجال دائرة الفقر وتوفير فرص العمل في مشروع النهضة الزراعية.

وفي جلسة العمل الثانية تم استعراض ثلاثة أوراق عمل تمحورت حول:

١ / المرأة والأسرة:

تناولت الورقة رصداً للتقدم المحرز في توطين السياسة القومية للمرأة وأبرز ملامح البرنامج التنفيذي للسياسة في محاورها الستة (الصحة والبيئة والتعليم - التمكين الاقتصادي - التشريع والحقوق - المشاركة السياسية واتخاذ القرار - السلام وفض النزاعات) وفق مؤشرات أهداف كمية كخفض وفيات الأمهات وخفض نسبة الأمية بين النساء ، ورصد

ميزانيات لإدماج أولويات مشروعات المرأة وبرامجها في الخطط التمويلية - التدريب والتأهيل لرفع قدراتها - مراجعة التشريعات والقوانين بما يحقق الإنصاف والعدالة - رفع الوعي السياسي للنساء - مشاركة المرأة في البناء واستدامة السلام.

ثم تطرقت الورقة للاستراتيجية الوطنية للأسرة وحددت الرؤية بأنها (أسرة سودانية متماسكة مستمكة بعقيدتها وهويتها - متحضرة متطورة مدركة لرسالتها الوطنية تعمل علي بناء امة رائدة مع عكس ابرز ملامح الاستراتيجية القومية للأسرة في مجال السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأسرة - تحريك قوى المجتمع وطاقته لدعم الأسرة اقتصادياً واجتماعياً) وخلصت الورقة إلى عدد من التوصيات.

التوصيات:

- ١- العمل علي تقوية الآليات الولائية في مجال المرأة والأسرة وتمكينها واستحداث آليات التنسيق والمتابعة.
- ٢- العمل علي إنزال السياسة القومية للأسرة لأرض الواقع وتحويلها لبرامج تنفيذية وفق أولويات كل ولاية.
- ٣- العمل علي الاستفادة القصوى من مؤسسات العمل الاجتماعي بالولايات في زيادة وعي وتنمية قدرات المرأة (مراكز تنمية المرأة - مراكز التنمية الاجتماعية).
- ٤- توسيع أنشطة وبرامج مركزي السلام والتنمية وحقوق الإنسان للمرأة لتشمل باقي ولايات السودان والتنسيق مع الولايات في هذا الشأن.
- ٥- إيجاد آليات تنفيذية في الولايات عبر وزارات الشؤون الاجتماعية لتفعيل العمل في هذا الجانب الهام.
- ٦- التركيز على تعليم المرأة وتأهيلها وتدريبها في كافة المناحي عبر كليات المجتمع ومراكز تنمية المرأة.
- ٧- التركيز على تمكين المرأة خاصة في النواحي الاقتصادية بالتدريب والتأهيل ورفع القدرات.
- ٨- قيام الوزارة الاتحادية باعداد هياكل استرشادية للولايات في كافة مجالات العمل خاصة المرأة والطفولة والرعاية الاجتماعية والسكان.

مشروع القرار:

يؤمّن المجلس علي ما ورد من توصيات وأهمية تمكين المرأة والاهتمام بالأسرة ودورهما في النهوض بالمجتمع مما يتطلب توفير بيئة تمكينية لهما علي مستوى المركز والولايات، مع الاستعانة بالتوصيات الواردة في محاور السياسة القومية لتمكين المرأة وإدراجها ضمن خطط المركز والولايات كأولوية مقدرة واجبة التنفيذ.

٢/ الطفل:

احتوت الورقة علي عدة محاور تمحورت حول سياسات معالجة التشرد ولم شمل أسرهم، سياسات رعاية وتأهيل المعاقين، الأطفال في النزاعات المسلحة، الأطفال مجهولي الأبوين، الكفالة والحضانة، مشروع مركز المعلومات، الخطة الخمسية للطفولة، الالتزامات الدولية تجاه الأطفال، التنسيق بين المركز والولايات والمنظمات العاملة في المجال، دعم وتقوية البنيات التقنية لمراكز مجالس الولايات.

التوصيات:

- ١- العمل علي استكمال وتقوية مجالس الطفولة بالولايات
- ٢- العمل علي استكمال واستحداث مراكز إيواء الأطفال المشردين واستهداف برامج جمع شمل الأطفال المشردين بأسرهم.
- ٣- تفعيل التشريعات لحماية الأطفال والحد من استغلالهم والزج بهم في النزاعات.
- ٤- تثمين الجهود المبذولة من قبل بعض الولايات لإدخال الخدمة الاجتماعية المدرسية في مرحلة الأساس وحث باقي الولايات لانتهاج هذا النهج.
- ٥- الاهتمام برعاية الأطفال الموهوبين والنوابغ.
- ٦- تنسيق العمل بين آليات العمل الاجتماعي الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة من خلال أجهز ولأئية للتنسيق.
- ٧- التوصية بقيام قوانين ولأئية للطفولة والمجالس الولائية لرعاية الطفولة في كافة الولايات.

مشروع القرار:

التأمين علي ما جاء من توصيات مع أخذ التدابير اللازمة مع الاستعانة بالمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية لحماية الأطفال من العنف واستغلالهم كدروع بشرية والزج بهم في النزاعات المسلحة.

٣/ البرامج الاجتماعية والظواهر السالبة:

استعرضت الورقة ابرز ملامح السياسات وما تم إنفاذه من توصيات مجلس تنمية المجتمع في مجال الإعاقة والتشرد ، حيث أمنت الورقة علي إنفاذ الاتفاقية الدولية لذوى الإعاقة والعقد الوطني للمعوقين في كافة المستويات مع ضرورة إنشاء الآليات المعنية بإنفاذ الاتفاقية مع استصحاب قضايا المعوقين في التشريعات علي الأخص ما ورد في قانون الخدمة المدنية للعام ٢٠٠٧م في شأن تخصيص نسبة (٢%) من الوظائف لاستيعاب المعاقين كما لخصت الورقة مخرجات دراسة المعاقين في كل من الخرطوم والنيل الأزرق. وأكدت الورقة علي تعريف مشكلة التشرد وتضافر الجهود في علاجها. أيضا استهدفت الورقة الكفالة الشعبية للأيتام ومعالجة ظاهرة التسول - رعاية كبار السن - السياسة القومية لمكافحة الإيدز وتطور السياسات الاجتماعية في مجال المخدرات.

التوصيات:

- ١- العمل علي إنزال قانون المعوقين المجاز من مجلس الوزراء للولايات للاستفادة منه كقانون إداري.
- ٢- ان تعمل وزارات الشؤون الاجتماعية بالولايات ضمن تقاريرها الدورية علي إبراز الجهود في مجال الإعاقة لإدراجها ضمن تقرير السودان الدولي في مجال انفاذ الاتفاقية الدولية للمعوقين.
- ٣- التأكيد علي البعد الشعبي في كفالة الأيتام
- ٤- تكثيف الجهود لمعالجة الظواهر السالبة باعتبارها من المهددات الأمنية.
- ٥- التزام الولايات بما هو متفق عليه بشأن مراكز الأطراف الصناعية بالولايات
- ٦- العمل علي استكمال تأسيس مراكز الأطراف الصناعية في الولايات المتأثرة بالحرب وحوادث الطرق.
- ٧- تشجيع قيام مراكز متعددة للتدريب المهني للمساعدة في تخفيف حدة الفقر ومكافحة التشرد والتسول.

٨- تفعيل الدور الاجتماعي في مكافحة الإيدز خاصة الدور الدعوى والإعلامي والثقافي.

٩- تبني الوزارات الولائية لبرامج لم شمل الأطفال المشردين في إطار تجفيف منابع التشرد.

مشروع القرار:

١. التأمين علي أهمية أن تتبني وزارات الشؤون الاجتماعية اتخاذ كافة التدابير لمعالجة الظواهر السالبة في إطار برامج وأنشطة مؤطرة ببرامج زمنية بالتركيز علي ظاهرة تشرد الأطفال كأولوية.

٢. أن تعمل وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل علي إعداد هيكل نموذجي لإدارات المرأة يعين الولايات في تقوية هيكلها.

٣. عمل الولايات علي إدراج ما جاء في الاتفاقية الدولية للمعوقين والعقد الوطني للمعوقين ضمن برامجها وخططها السنوية.

٤. تفعيل وإنفاذ توجيهات السيد الرئيس في شأن الأيتام والمعوقين

٥. الاهتمام بفئات الضمان الاجتماعي ودمجهم في المجتمع وتوفير متطلباتهم الحياتية والمعيشية.

٦. تبني وزارات الشؤون الاجتماعية بالولايات حملات اجتماعية وتوعوية ودعوية في مجالات الإيدز والمخدرات بعض الأمراض الأخرى كالمalaria والنزلات المعوية.

واصل المجلس اجتماعاته في اليوم الثاني وفي جلسة عمله الثالثة استعرض المجلس ثلاثة أوراق تمحورت حول:

١ / الإعلام الاجتماعي:

احتوت الورقة علي مقدمة تشير لسعي الإعلام الاجتماعي في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تأسيس وتعزيز المقترضات اللازمة لبناء وتشكيل مجتمع الفضيلة الذي يتكامل مع الدولة ويسبقها في تلبية حاجياته الأساسية ويعضد وحدته ويصون تماسكه وأخلاقه وموروثاته لبلوغ المجتمع النامي المتكامل المتماسك نسيجه، دور الإعلام في معالجة إفرازات الحرب والتوعية بسلبيات الثقافات الدخيلة وأمراض العصر والظواهر السالبة وحث المجتمعات علي إحياء قيمه التكافلية والتراحمية التي تعزز من تماسك نسيجه.

التوصيات:

- ١- تفعيل الإعلام الشعبي والمتجول والدراما لتوسيع رقعة التغطية الإعلامية والاستفادة من المجتمع المحلي لتوصيل الرسالة.
- ٢- توظيف الأجهزة الإعلامية الولائية لتبني القضايا الاجتماعية مع تزويدها بالمادة المراد بثها إعلاميا.
- ٣- تولى وزارات الشؤون الاجتماعية اهتمامها بالإعلام الاجتماعي باعتباره وسيلة مؤثرة في معالجة كافة القضايا الاجتماعية وبث القيم الفاضلة.

مشروع القرار:

- ١- العمل على إنشاء وتأسيس إدارة للإعلام الاجتماعي لكل ولاية تتواصل مع النظراء على المستوى الاتحادي والولائي والمحلي للتنسيق والتعاون في مجالات الإعلامية كافة.
- ٢- الاهتمام بالإعلام الاجتماعي وتمكينه بتسخير الموارد له وتأهيل وتدريب العاملين في مجاله.
- ٣- التأكيد علي ما جاء من توصيات في مجال الإعلام الاجتماعي.

٢/ المعلومات:

احتوت الورقة على خمسة محاور تتعلق بالمفهوم والتعريف - التخطيط والمعلومات - تكنولوجيا المعلومات - نحو بناء مجتمع المعلومات - العلاقات التنسيقية بين المركز والولايات - ايجاد وسائل لانسياب المعلومات وتبادلها بفعالية الأداء وإزالة اللبس فيما يرد من معلومات مغلوطة عبر قنوات وسائط الإعلام في غياب المعلومة الصحيحة، لذا وجب تسخير التقانة التي تعمل علي اختزال الجهد والمال والوقت والإسراع بجهود التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة ويتطلب ذلك تكاملا فاعلا بين المركز والولايات .

التوصيات:

١. لابد من قيام مراكز للمعلومات في الوزارات الولائية وذلك لتسيير التواصل بين المركز والولايات وتبادل المعلومات.
٢. تبادل الدراسات التي تعد في الولايات والاتحادية والاستفادة منها وتسويقها.
٣. تأسيس قاعدة للمعلومات الاجتماعية وتحديد المؤشرات.
٤. ضرورة الربط الشبكي بين المركز والولايات لتبادل المعلومات.

٥. الاهتمام باستخدام تقنية المعلومات خاصة بالنسبة للقيادات
٦. التدريب المكثف في مجال تقنية المعلومات والحاسوب لتفعيل الاتصال وتبادل المعلومات.
٧. الاسترشاد بالاستثمار المجازة من قبل المدراء العاميين في إعداد التقارير ورصد المعلومات والبيانات، ورفعها قبل وقت كاف لجهات الاختصاص لإعداد التقرير الموحد.

مشروع القرار:

١. التأمين علي ما جاء من التوصيات ووضعها موضع التنفيذ.
٢. التأكيد علي أهمية المعلومات والمعلوماتية التي تمكن من اتخاذ القرارات الصائبة وترتبط بين المركز والولايات.
٣. السعي الحثيث لإنشاء واستكمال مراكز المعلومات بالولايات وربطها بالمركز وبعضها البعض مع تأهيل وتدريب الكادر العامل في المجال.

٣/ التأهيل المجتمعي:

احتوت الورقة علي أهداف المركز والفئات المستهدفة وأهم ملامح خطط وبرامج المركز، وما تحقق من إنجازات علي مستوى الوزارة ومؤسسات المجتمع المدني والمستوي الولائي حيث كان للمركز نشاط واسع في ستة ولايات (النيل الأبيض - الشمالية - كسلا - البحر الأحمر - نهر النيل - سنار) من خلال "٢١" دورة تدريبية استفاد منها (٤٦٠) متدرّباً وبلغ عدد الدورات الكلية (٦٦) دورة استفاد منها (١٩١٣) متدرّباً

في محاور:

١. القيادة والتغيير.
٢. بناء وتطوير القدرات القيادية.
٣. زيادة الفعالة الفردية.
٤. التنوع والتمايز الاجتماعي وقبول الآخر.
٥. النوع الاجتماعي.
٦. البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني.
٧. تصميم وإدارة المشاريع والبرامج.
٨. تدريب المدربين وإدارات التدريب.
٩. التنسيق والشراكات والتشبيك.

التوصيات:

١. التركيز على تدريب المدربين للتدريب بقية الكوادر في الولايات بجانب تأهيل فئات المجتمع.
٢. تبادل المعلومات في مجالات التدريب بين المركز والولايات في المجال الاجتماعي.
٣. إدراج بناء مؤسسية التدريب والتأهيل المجتمعي ضمن أولويات العمل الاجتماعي بالولايات.
٤. نشر ثقافة التدريب والتأهيل المجتمعي.
٥. تدريب منسوبي مداخل الخدمة في مجالات العمل الاجتماعي.
٦. فتح فرص للتدريب والتأهيل المجتمعي.
٧. تأسيس مجالس تنسيقية للتدريب والتأهيل المجتمعي بالولايات.

مشروع القرار:

يؤمن الاجتماع على ما جاء من توصيات ويؤكد على أهمية التأهيل ورفع قدرات منسوبي الدولة والمجتمع لتمكينهم من أداء أدوارهم تجاه مجتمعاتهم وتطوير بيئاتهم.

وفي جلسة العمل الرابعة استمع المجلس إلي تنوير بمهام وأهداف بنك الأسرة، أيضاً التنوير ببرنامج تفجير الطاقات العقلية للأطفال. وفي ختام انعقاد عمل المجلس .. أدان المجلس الاعتداء علي مدينة أم درمان في العاشر من مايو ٢٠٠٨م، ويثمن الجهود التي بذلت في إخماد تلك المحاولة الفاشلة ويشجب استغلال الأطفال قسراً واستخدامهم كدروع بشرية والزج بهم في النزاعات المسلحة من قبل ما يسمى بحركة العدل والمساواة.

ويشيد المجلس باكتمال العقد لعضويته بمشاركة الولايات الجنوبية، كما يشيد باتفاق أبيي. ويقدم خالص عزائه لأسر شهداء الطائفة السودانية المنكوبة. كما قدّم الشكر للمجلس القومي لرعاية الطفولة لحسن الاستقبال والاستضافة.

وفي الختام شكرت الأخت سامية أحمد محمد رئيس المجلس أعضاء المجلس على حسن المشاركة متمنية لهم التوفيق والسداد وأوصت بوضع التوصيات موضع التنفيذ.

وبالله التوفيق،،،